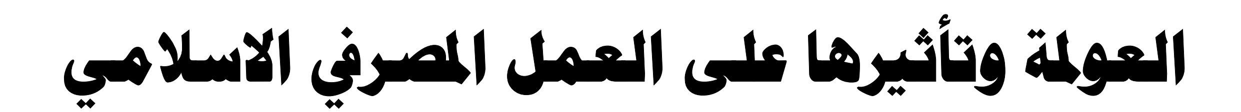
دراسة بحثية بعنوان



العولمة وتأثيرها على العمل المصرفي الاسلامي



مقدمة من

د. عمر عبدالله كامل

إلى

ندوة البركة الثانية والعشرين للاقتصاد الاسلامي
مملكة البحرين

خلال الفترة ٨ ، ٩ ربيع الآخر ١٤٢٣هـ
الموافق ١٩ ، ٢٠ يونيو ٢٠٠٢م

العولمة ، وتأثيرها على العمل المصرفي الإسلامي

د. عمر عبدالله كامل

مقدمة :

شهدت السنوات العشر الأخيرة عدة تحولات متسارعة في مجال التجارة الدولية ، وفي مجال انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الإقليمية من خلال الشركات متعددة الجنسيات والتي قُدر عددها في منتصف التسعينات بنحو ٤٥ ألف شركة تسيطر على ٢٨٠ ألف شركة تابعة ، وقد تزامن ذلك بتقدم مضطرد في الإنتاجية ومعدلات النمو سواء في الدول النامية أو في الدول الصناعية ، وقد أدت هذه التطورات إلى مزيد من الاندماج بين الأسواق والاقتصادات ، وتشابك الاستثمارات الخارجية ، وتحرير الأنشطة الاقتصادية ، وتشكيل التكتلات الاقتصادية والمصرفية سواء الإقليمية أو العالمية حيث تمثل هذه الكيانات آليات تمكن الاقتصادات الداخلة فيها من تحقيق تضامن مصالحها وتضافر قو ا التفاوضية وتكاملها .

وقد صاحب هذه التغيرات وعجل ا الثورة التكنولوجية في وسائل الإنتاج ووسائل الاتصال والمعلوماتية ، وكان محصلة ذلك بروز تحول كيفي في مسيرة التدويل وتحوله إلى ظاهرة العولمة الاقتصادية .

ولقد توجت اتفاقية الجات والتي تحولت فيما بعد إلى منظمة التجارة العالمية ، هذه التحولات حيث تضمنت تحريراً كبيراً للتجارة ، وتوسيعاً لنطاق السلع التي شملها الاتفاقية لتضم السلع الزراعية وتجارة الخدمات وأشكال التجارة غير السلعية مثل خدمات النقل والتأمين ، وكذلك الخدمات المصرفية ، فضلاً عن قواعد حرية التجارة وفتح أبواب العقود الحكومية للمنافسة الأجنبية ، واستحداث إخضاع حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع لقواعد التعامل ضمن الاتفاقية ، كما شهدت تخفيضاً للقيود المفروضة على الاستثمارات بين الدول تمهيداً لتحرير الاستثمارات على المستوى العالمي ، وإلغاء نظم الدعم الحكومي للإنتاج مع فرض قواعد وعقوبات صارمة على الإغراق .

ولقد لعبت الشركات دولية النشاط أو مايسمى **بالشركات عابرة القارات** دوراً هاماً في دفع مسيرة التدويل ثم في تسريع مسيرة العولمة ، وكذلك التمهيد للتكتلات الاقتصادية والمصرفية

وابراز الحاجة اليها ، وتمثل هذه التطورات تحديات غير مسبوقة بالنسبة للاقتصادات النامية عامة والاقتصادات العربية خاصة .

الجدير بالذكر أن المصارف بصفة عام والمصارف الإسلامية بصفة خاصة لم تكن بمنآى عن هذه التغيرات والتحديات ، فتنامي المصارف العالمية العابرة للقارات وإنشاء منافذ إسلامية لها وظهور التكتلات المصرفية جعل منها امبراطوريات لها تأثيرا ا على المصارف الإسلامية والتي فرض عليها التوافق السريع مع الأطر التنظيمية الدولية والمعايير المصرفية العالمية وخاصة مقررات بازل المتعلقة بكفاءة رأس المال .

المفهوم الشامل للعولمة :

العولمة من المواضيع التي لم يقتصر الجدل واختلاف وجهات النظر حولها بماهيتها ومظاهره وأسبا ا والنتائج الإيجابية والسلبية التي تمخض عنها فقط ولكنه طال حتى تسميتها ، فهناك عدة تعريفات لمفهوم العولمة أهمها ذلك التعريف الذي أورده صندوق النقد الدولي بأ ا "التعاون الاقتصادي المتنامي موع دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله " .

وعلى الرغم من غلبة البعد الاقتصادي على أكثر تعريفات العولمة ، إلا أن دلالة المصطلح في تطورها استقرت على أن "العولمة ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك ، ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية الدولية" .

وتعتبر العولمة كامتداد للتدويل ، فبعد مرور النصف الأول من الثمانينات دخلت الاقتصادات المتقدمة في مرحلة توسع جديد وغير مستقر تزامن مع النصف الثاني للثمانينات بعد حرب الخليج ، وخلال هذه الفترة عرفت ظاهرة التدويل ارتقاء في مستواها وتحولاً في نوعيتها لعبت فيه تدفقات الأموال الخارجية دوراً أساسياً يفوق تأثير عنصر التجارة الخارجية ، وهكذا زادت وتيرة انسياب الاستثمارات عبر الحدود في جميع القطاعات الإنتاجية بما فيها الخدمات من خلال عمليات اقتناء المشاريع من طرف الشركات المتعددة الجنسيات حتى أنه في الفترة مابين العامين

١٩٨٥ ، ١٩٩٥م تمت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل وسطي بلغ ١٨,٤% بالمقارنة بنمو اجمالي الناتج المحلي العالمي البالغ ٨,٥% وارتبط ذلك **بأربعة عوامل هي** :

العامل الأول :

تمثل في الاستثمارات الخارجية المتشابكة المنتقلة بين الأقطار المتقدمة حيث تعددت منابع تصدير الأموال بدلاً من الاقتصار على دولة واحدة وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، بينما غابت دول العالم العربي بسبب ضعف قدر ا الاستقطابية للأموال مع العلم أن قسطا مهما من الفوائض المالية للاقطار العربية يوظف خارج حدودها دون أن يعطيها ذلك موقعاً متحكماً في ميدان العولمة المالية .

العامل الثاني :

يتمثل في تحرير الأنشطة الاقتصادية بالعالم من خلال الحد من التقنيات المنظمة لمختلف القطاعات وهي الظاهرة التي انتقلت من تجارة المواد إلى تبادل الخدمات خاصة في مجال النقل والمواصلات والتأمين والعمليات المالية فبعدما ساهم التقليص التدريجي لحقوق الجمارك في توسيع المبادلات من خلال مفاوضات الجات جاءت اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتقر بازالة الحواجز الجمركية في مجال التجارة الدولية وتطبيق متطلبات التحرير على تبادل الخدمات وخاصة الخدمات المصرفية .

العامل الثالث :

وفيه انخرط التطور التكنولوجي ليعطي دفعة قوية لمسلسل العولمة وأصبح التقدم التقني أو بروز تكنولوجيات رائدة تحتل موقع قاطرة التقدم .

العامل الرابع :

ويتجلى في تشابه الحاجيات والتقاء الأذواق وماتولد عنها من تجانس الطلب ، فقد استطاعت المشروعات الانتاجية الكبرى أن تخرج إلى الوجود عبر العالم المستهلك الذي يقتني منتجات تخضع لنفس المواصفات والمعايير ، هذا التوحيد يرفع من مستوى المنافسة إلى حدود عالية جداً ويجعل المنافسة ترتقى إلى درجة متقدمة من العالمية .

وبصفة عامة أدى التداخل بين العوامل هذه : التدفقات المالية المشتابكة ، تحرير المبادلات والحد من التقنيات ، وكونية الطلب إلى تصعيد حدة المنافسة من خلال بروز تعددية الأقطاب الانتاجية.

من المستفيد من العولمة :

خلقت العولمة نسيجاً سياسياً واقتصاديا وثقافية ومؤسسياً من الصعوبة الفكاك من آثاره الاجتماعية ، فبالرغم من تعقيد أبعاد عملية العولمة فإن قواعدها العامة أصبحت معلومة للجميع ، فالتقدم التكنولوجي خاصة في مجال المعلومات والاتصالات (الثورة المعلوماتية) جعل من العالم قرية صغيرة ، وقضى على فوارق الزمن وعمل على تقريب المسافات ، بل خلق أساليب ووسائل جديدة للعمل التجاري ، وأدى إلى تشكيل العلاقات الاجتماعية بصورة لم يسبق لها مثيل ، فزادت نسبة تجارة السلع والخدمات مقارنة بمستوى الدخل القومي ومستوى الطلب .

أما الخدمات التي نحن بصددها وهي الخدمات المصرفية ، فقد زاد نموها ، حيث أدى التحرير الاقتصادي وإلغاء القيود التي حدثت في معظم بلدان العالم إلى زيادة وسرعة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية سواء من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر FDI أو من حيث القروض المصرفية .

وتعتمد مدى استفادة الدول من نظام العولمة حسب مستوى التنمية الاقتصادية في تلك الدول ، فبعض الدول النامية والدول في مرحلة الانتقال كانت مؤهلة للأخذ بالفرص التي وفر ا العولمة من تجارة واستثمار وادخار داخلي واستثمارات أجنبية ، وانتقال التكنولوجيا وتنمية الصادرات . أما الدول الأقل نمواً (الفقيرة) فإ ا لم تستفد من نظام العولمة بنفس القدر وذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية ، فهذه الدول ماكان في مقدورها الأخذ بالفرص التي وفر ا العولمة ، بل ا ا أصبحت عرضة لآثار العولمة السلبية ومنها تقلبات أسعار السلع عالمياً ، وتدني ميزة صادرات هذه الدول نتيجة لتخفيض التعريفة الجمركية ، وكذلك تدني مستوى المساعدات التنموية الحكومية وفي دراسة أجر ا إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بصندوق النقد الدولي في اية التسعينات لمعرفة آثار العولمة على تسع دول تشمل الأرجنتين ، المكسيك ، روسيا ، تركيا ، زيمبابوي ، كولومبيا ، كوبا ، الهند ، كوريا ، أتضح أن تحرير القطاع التجاري والقطاع المالي كانت له آثار

سلبية ، فقد زاد من تباين مستويات الدخل حيث تدني معدل نمو نصيب الفرد في القطاع العائلي من الدخل إلى مستويات سالبة ، أما بالنسبة لمعدلات العمالة فبالرغم من زيادة نسبة مشاركة الأيدي العاملة فقد اتسم موقف العمالة بانخفاض مستويات الأجور والرواتب خاصة بين العمالة الماهرة وغير الماهرة في قطاع الصناعات التحويلية ، كما عانت هذه الدول من تآكل وعائها الضريبي ، وتقلص الإنفاق على المشاريع الاجتماعية ، بل عجزت بعض هذه الدول تماماً عن تقديم الخدمات الاجتماعية إلا من خلال الرسوم .

أما بالنسبة لتحفظات الدول الصناعية من العولمة فإ ا تدور حول عدم تأمين فرص العمل للأيدي العاملة نتيجة لتعرض شركا ا للمنافسة الحادة والتقدم التقني .

العولمة المصرفية وتجارة الخدمات :

لايكتمل الحديث عن العولمة من دون التطرق إلى جانب مهم منها وهو الزيادة الكبيرة في التدفقات الرأسمالية الدولية في السنوات الأخيرة سواء كانت في صورة محفظة مالية أو استثمارات مباشرة ، وكانت هذه الظاهرة في الدول النامية باهره ومثيره للقلق في آن معاً ، فقد تميزت التدفقات إلى هذه الدول بنموها الكبير وحساسيتها تجاه تغير الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية مثلما حدث في جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧م وأدى التقلب الكبير في التدفقات المالية والأضرار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناتجة عن ذلك إلى شك الكثير في مدى حكمة التحرير الكامل لحركة رؤوس الأموال في إطار ماتطلبه العولمة ، فعلى وجه الخصوص وبعد تفجر أزمة آسيا في النصف الثاني من عام ٩٧م انخفضت بحده تدفقات الائتمان القصيرة الأجل إلى الاقتصادات الناشئة في آسيا وبخاصة الائتمانات بين البنوك والقروض المشتركة ، كما هبط بحده أيضا خلال الأزمة إجمالي مشتريات الأجانب من الأسهم الجديدة في هذه الأسواق ، وحدث تسييل لبعض مراكز الأسهم القائمة للأجانب .

وبالرغم من أن أزمة جنوب شرق آسيا حذرتنا من أن العولمة المالية يمكن أن تكون رحلة غير مأمونه فإ ا أشارت أيضا إلى العوامل المسئولة عن العثرات ، والدرس المستفاد هو أنه باستطاعة السياسات والمؤسسات تخفيض حدة هذه العثرات بدون إزالة الخطر كله ولكن مكاسب المشاركة كبيرة بشكل واضح بحيث يجب على البلدان النامية أن تتخذ الخطوات اللازمة .

وإذا كانت العولمة يغلب عليها الطابع الاقتصادي فإن النشاط المصرفي باعتباره أحد العوامل المؤثرة في هذا النشاط يظهر دوره البارز حيث اتجهت البنوك إلى ميادين وأنشطة لم تطرقها من قبل ودخلت البنوك في أنشطة مصرفية غير تقليدية تمكنها من تعظيم المكاسب وزيادة الفرص وتدعيم الثقة في المعاملات .

إن العولمة أدت إلى تغيير البيئة المصرفية الدولية ، وتعاظم الإحساس بالمخاطر التي تهدد النظم المصرفية الوطنية ، وتنويع أدواتها التمويلية ، وإيجاد نظام للرقابة والإشراف يؤمن النظم المصرفية .

فالعولمة تطرح تحديين رئيسيين أمام الدول ذات الأسواق الناشئة ، أولهما تحرير النشاط التمويلي مع ماينطوي عليه من مخاطر ، وثانيهما تحديث النشاط المصرفي وإصلاحه وإعادة هيكلته ليواكب المعايير العالمية ، ويكون أكثر تهيؤ للتكيف مع البيئة الدولية الجديدة للعمل المصرفي .

ان البيئة الدولية المصرفية خلال السنوات الأخيرة شهدت أعظم التغيرات التي عرفتها على مدى تاريخها ، فالأسواق المالية في معظم الدول والمؤسسات العاملة فيها أصبحت تتمتع بقدر لم يسبق له مثيل من الحرية في إدارة عملياتها المالية ، كما اتجهت رؤوس الأموال خاصة الأموال قصيرة الأجل للتدفق عبر القارات متجاوزة الحدود القطرية والقومية ، وأزيلت الحواجز الجغرافية بين الأسواق النقدية والمالية ، وأخذت هذه الأسواق بالتكامل الإقليمي والدولي حتى أصبح العالم بأسره سوقاً واحدة لنشاط رأس المال وحركته واستثماراته المالية التي أدخلت نوعاً كبيراً من الأدوات المالية والمصرفية ، كما تنوعت المؤسسات المالية الكبيرة وتزايدت أهمية المؤسسات المالية التي لاتأخذ بأسلوب التخصص القطاعي في شكل مايعرف بـ "البنوك الشاملة" التي تزاول كافة أنواع الأعمال (المالية والمصرفية) دون حدود .

ان تزايد عمليات الدمج بين البنوك الكبرى في العالم وأبرزها مابين ميتسوبيشي Mitsubishi Bank وبنك طوكيو Tokoy Bank في اليابان ، وتشيس ما اتن وبنك كيمكال ، بل أن عمليات الدمج بلغت ١٥,٥ مليار دولار بين بنك نيشينـز Nations Bank وبنك بارنت Bank Barnet وكان الاتجاه الأكثر نحو الدمج في الولايات المتحدة ، وقد تأثرت عمليات الدمج العالمية بعدد من العوامل أهمها :

أ – الحاجة إلى خفض النفقات التي تزايدت بشكل سريع في السنوات الأخيرة بعد تدني مستويات الربحية ، حيث يأتي الدمج ليخفف من النفقات المماثلة ويسمح بتخصيص مبالغ أكبر لتطوير التكنولوجيا المصرفية .

ب – الإفادة من وفورات الحجم بما توفره للبنوك الكبرى من قدرة أكبر على المنافسة الدولية في ظل العولمة ، ومن الاستفادة من ثورة التكنولوجيا وتقنيات الاتصال ، وإزالة القيود على التوسع الجغرافي في اطار اتفاقية الجاتس GATS مما يمنحها القدرة على تقديم خدمات مصرفية أكثر تنوعاً وشمولية بأسعار ، وعمولات أدنى وكفاءة أعلى من البنوك الصغيرة .

ج – ظهور امكانات توسع جديدة بعد فتح الأسواق ورفع القيود على عمليات الوساطة المالية الدولية التي يمكن أن تقوم ا البنوك التجارية في ظل تقلص الهوامش المصرفية وتزايد الضغوط من قبل المستثمرين والمودعين للحصول على عوائد أعلى .

د – توصيات لجنة بازل التي شكلها بنك التسويات الدولية بضرورة زيادة نسبة رأس المال إلى ٨% أو أكثر لمواجهة مخاطر الأصول وتحقيق الملاءة المالية وهو ما لايمكن استيفاؤه بالنسبة للمصارف الصغيرة .

٢- اقتحام البنوك التجارية العالمية الات كانت قاصرة على المؤسسات المالية غير المصرفية كالوساطة في الأسواق المالية والأدوات المالية الجديدة وخدمات التأمين ، وقد ظهر هذا الاتجاه بعد أن صارت هذه المؤسسات تنافس البنوك التجارية في أعمالها التقليدية من قبول الودائع ومنح القروض ، وقد شملت عمليات الدمج التي قامت ا المصارف العالمية في السنوات الأخيرة مؤسسات مالية غير مصرفية خاصة شركات الوساطة المالية ، وكان أهم هذه العمليات في الفترة الأخيرة قيام بانكرز ترست Bankers Trust وهو سابع أكبر بنك أمريكي بشراء شركة الوساطة المالية ألكس براون Alex Brown بقيمة اجمالية بلغت ١,٧ مليار دولار أمريكي وشراء بنك كريدي سويس Credit Suisse مجموعة وينترثر للتأمين Weinterther ليصبح أكبر مجموعة في سويسرا تجمع بين الخدمات المصرفية وخدمات التأمين .

٣- الاستثمار الكبير في تكنولوجيا الاتصالات المصرفية مما أدى إلى تطوير الخدمات المصرفية القائمة واستحداث خدمات جديدة مثل عمليات الاتصال المباشر On line وبين الفروع Inter – Branch والبنك الناطق Phone Bank وخدمات الشركات عبر الكمبيوتر

Corporate Banking وبطاقات الائتمان فضلاً عن انتشار الانترنت الذي فتح آفاقاً جديدة لم تكن ممكنة في الماضي ، كما وظفت المصارف العالمية الكبرى أموالاً كثيرة لتطوير برامج كمبيوتر ديناميكية تسمح لها بمعرفة مراكزها المختلفة وأسعار العملات وأسعار الفائدة والمعادن النفيسة والتنبؤ بالمخاطر .

٤- التحول نحو الصيرفة الشاملة Universal Banking التي تعتمد على الصيرفة التقليدية Conventional Banking جنباً إلى جنب مع الصيرفة الاستثمارية Investment Banking واتجاه مثل هذا من شأنه أن يزيل الحدود المصطنعة بين وظائف البنوك ، ويشجعها على مباشرة أنشطة إنتاجية حقيقية صناعية أو زراعية ، والدخول في تمويل مشاريع التنمية على تنوعها ، والتعامل مع سوق رأس المال من خلال ممارسة أعمال الوساطة المالية وادارة المحافظ وإصدارات الدين واستقطاب قاعدة واسعة من المدخرين والمستثمرين والمقترضين ، ولهذا الاتجاه أهميته فيما يتعلق بالتوجهات المستقبلية للقطاع المصرفي الإسلامي ، حيث تعتبر الصيرفة الشاملة أقدر على خدمة أغراض التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية ، ومؤازرة الجهود الرامية إلى إقامة سوق مالية إسلامية ، وقد واكب هذا الاتجاه في البيئة المصرفية العربية ظهور شركات تابعة تتبنى أعمال "التمويل التأجيري" Financial Leasing وذلك لتمويل تأجير المعدات والتجهيزات الرأسمالية اللازمة للمشاريع الاستثمارية ، وشركات وبنوك الاستثمار التي تمارس أنشطة سوق رأس المال فقط وبنوك الأعمال Merchant Banking التي تمارس أعمال التمويل المتوسط والطويل الأجل للمشاريع الاقتصادية وشركات السمسرة Brokerage Firms وصناديق الاستثمار المشترك Mutual Investment Funds التي تتم بالأدوات المالية قصيرة الأجل في أسواق النقد وبأدوات راس المال الآجلة في أسواق رأس المال .

٥- الاتجاه إلى تنويع المنتجات المصرفية وابتكار منتجات جديدة من قبل البنوك العالمية لتوفير التنويع في الدخول والمخاطر وزيادة السيولة وتخفيض التكلفة ، حيث تتجه بعض البنوك إلى توسيع عمليا ا وتقليل المخاطر التي تتحملها عن طريق توريق قروضها وتسهيلا ا المالية Securitization في شكل أوراق مالية يسهل التعامل عليها في البورصات ، وقام البعض الآخر بإصدار أشكال متطورة من الأوراق المالية التي جمعت مزيجاً من سمات الملكية

والدين Equity Debt مثل ايصالات الإيداع العامة Global Depository Receipts وسندات الدين العالمية Eurobonds وغيرها ، كما شاع في البنوك الكبرى تداول المنتجات المالية التي لاتحتاج إلى رصيد مثل المشتقات Derivatives التي استخدمت كوسيلة هامة لادارة مخاطر السوق وتقلباته من جراء تحريك أسعار الفائدة والصرف وأسعار الأصول الأساسية ، وغيرها من الأدوات المستحدثة التي صارت تسمى اليوم بالهندسة المالية Financial Engineering ومن المتوقع أن تصبح هذه المبتكرات المالية أهم دوافع التغيير والتطوير في النشاط المصرفي في المستقبل .

المصارف الإسلامية وقدرتها على التأقلم مع التغيرات المستجدة :

بدأت المصارف الإسلامية إعادة النظر في أعمالها التقليدية التي تعتمد أساساً على قبول الودائع ، وتوظيفها وفقاً لأساليب الاستثمار الإسلامية ، حيث وجدت نفسها مضطرة للتعامل مع المتغيرات المالية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة على الساحتين المحلية والدولية ، فبعد أن أصبحت المصارف تعتمد على توفير خدمة ما أو بيع منتج معين أكثر من اعتمادها على تقديم التمويل لعملائها ، حيث مرت المصارف بعدة مراحل شهدت الأولى نمو صناديق الاستثمار المشتركة على حساب الودائع المصرفية ، أما المرحلة الثانية فهي تركز على تغيير منافذ توزيع الخدمات المصرفية حيث انتشرت أجهزة الصرف الآلي (ATM) منذ عدة سنوات ودخل المصرف الناطق خلال العقد الماضي ، ومؤخراً أصبحت المصارف تقدم خدما ا من خلال شبكة الإنترنت الجدير بالذكر أن هناك خمسة تغيرات مهمة استجدت على القطاع المالي الإقليمي والعالمي والذي يتوقع أن يكون لها أبلغ الأثر على المصارف الإسلامية وهي :

١– تحرير وعولمة الخدمات المصرفية :

سيكون لتحرير الخدمات المالية تأثيراً إيجابيا على المصارف الإسلامية في المدى المتوسط والبعيد غير أنه على المدى القريب يتوقع أن تتأثر سلباً المصارف الإسلامية ذات الكفاءة المتدنية والتكاليف التشغيلية المرتفعة والتي تقدم خدمات غير تنافسية بالمقارنة مع ماتقدمه المصارف التقليدية .

إن المصارف الإسلامية المستعدة لمواجهة سياسات الانفتاح والتحرر عليها أن تنظر إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالخدمات المالية على أ ا فرصة أكثر من كو ا ديد ، وهذا يعني أن المصارف الإسلامية مدعوة لتطوير قدرا ا لمواجهة المنافسة الخارجية المتزايدة ، ولاشك أن استمرار تحرر الأسواق المالية سيؤدي إلى فوائد هامة لقطاع المصارف الإسلامية وذلك من خلال تعزيز المنافسة في الأسواق المحلية والتي ستؤدي إلى تحسين الأداء وتخفيض التكاليف وتقديم خدمة الصيرفة بجودة أعلى وتوفير مجموعة متنوعة من الخدمات المالية ، وتستطيع المصارف الإسلامية والتي تعتبر أكثر حرصاً على متطلبات عملائها الاستفادة بشكل أكبر من نقل التكنولوجيا والمهارات المتوفرة للمصارف التقليدية ، والدخول بحرية أكبر إلى أسواق جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إذا ماتوافرت لها الظروف لأن تقدم خدمات منافسة لهذه الأسواق .

وتجدر الإشارة إلى أن القلق الرئيسي المرتبط بتحرير الخدمات المالية قد يتمثل في القول بأن المصارف التقليدية هي أكثر كفاءة من المصارف الإسلامية وبالتالي تستطيع السيطرة تدريجياً على القطاعات المصرفية المحلية ، ولكن هذا القول ليس صحيحاً دائماً ، فالمصارف التقليدية قد تتميز في بعض الخدمات المصرفية وفي التكنولوجيا وفي الصيرفة الخاصة ولكن المصارف الإسلامية في ضوء خصوصية عمليا ا وعلاقا ا القوية بعملائها سيوفر لها ميزة تنافسية كبيرة على المصارف التقليدية ، هذا بالإضافة إلى أن منظمة التجارة العالمية تسمح بتطبيق التحرير المالي على مراحل إذا ما احتاجت المصارف الإسلامية إلى مزيد من الوقت لتكييف أوضاعها مع المنافسة الجديدة .

ان التغيرات المستحدثة والجذرية في أساليب التمويل الدولي قد تكون دافعاً للتركيز أكثر بالنسبة للعمل المصرفي الإسلامي وقد تجعله من ناحية أخرى يسترسل للركون إلى بيئة العمل المبسطة التقليدية ، غير أن بعض التحديات التي يواجهها العمل المصرفي الإسلامي لن يتوقف ، فمع الدخول في بداية القرن الحادي والعشرين قد يدرك المرء بأن التطورات الحاصلة في العمل المصرفي الدولي سواء من حيث الحجم أو من حيث مستوى الإبداع التقني قد تجعل المقارنات تاريخياً أمراً صعباً ، هذا إن لم يكن ذلك أمراً مستحيلاً .

فقد اعتادت المصارف التقليدية على التأقلم والتكيف مع مخاطر عمليات الائتمان والمخاطر المتعلقة بالإقراض عبر الدول إلى جانب مشاكل السيولة والتمويل والتي تعتبر مسائل جوهرية في مجال العمل المصرفي الدولي التقليدي ، إلا أنه يتحتم على المصارف الإسلامية أن تلتزم بشدة بالإجراءات والقيود الرسمية المتزايدة الصادرة عن سلطات الرقابة على المصارف في الأسواق الدولية ، وفي ظل ماحدث في جنوب شرق آسيا ، فإن الحكومات والمصارف المركزية قد تتجه بشكل أكبر من أي وقت مضى إلى توسيع وتعميق الإجراءات والنظم الإشرافية على النشاطات المصرفية .

كما أن على العاملين بالمصارف الإسلامية أن يدركوا احتياجات عملائهم التي هي في تحديث مستمر ، والعمل على تطويرها مع إدراك الأهمية القصوى لتطوير وتعزيز العلاقات مع العملاء ، كما لابد من تطبيق أساليب عمل تنسجم مع الاتجاهات الإبداعية في العمل المصرفي الدولي وإلا فإن العملاء المحليين للمصارف الإسلامية سوف ينصرفون إلى المصارف التقليدية المنافسة لها .

ان البنوك الإسلامية سوف تواجه منافسة حادة من قبل المصارف التقليدية والمؤسسات المالية غير المصرفية ، فالمسئولين عن الإدارات المالية في الشركات الصناعية والحكومات ومدراء المشاريع والمستثمرين لرأس المال الثابت ومنفذي المشاريع الرأسمالية الجديدة سوف يبحثون دائماً عن تلك المصارف التي تنسجم مع تطلعا م فيما يتعلق بتقديم خدمات تمويلية متطورة ، فالمصارف الناجحة هي تلك التي تستطيع تقديم أساليب تمويلية متنوعة تتناسب مع المراحل والاحتياجات المختلفة لنشاط عملائها .

وهناك تسابق بين عدد كبير من المصارف اليوم من أجل تطوير إدارة الأعمال وأنظمة التدقيق وجمع المعلومات انسجاماً مع متطلبات سلطات الرقابة على المصارف التي هي بدورها في تحديث دائم تمشياً مع ماتحتاجه من هياكل منتظمة أكثر تفصيلاً ، ان هذه المصارف أصبحت تتحدى بعضها بعض في كل مناطق العالم حيث لها تواجد عمل سعياً وراء استقطاب المستطاع من الأعمال.

ومهما كانت الظروف فإن جميع المصارف الإسلامية لابد من تطوير موظفيها وادارة مواردها البشرية بشكل يتناسب مع طبيعة عملها وتحديث أهدافها ، ان تواجد العناصر الاكفاء والمدربين تدريباً جيداً يعتبر أمراً هاماً وحيوياً في تطوير المنتجات الجديدة ، وفي تكييف الأفكار الإبداعية السائدة في العمل المصرفي الدولي لأن تطبق وتنفذ في الأسواق المحلية للقيام بعملية التسويق الفعالة في مختلف ا الات .

كذلك لابد وأن تعطى المصارف الإسلامية أهمية قصوى لقطاع التسويق ، فعدم توفير القدر الكافي من الموارد المكرسة لتسويق أساليب التمويل الإسلامية يعتبر نقطة ضعف بشكل عام في مجال العمل المصرفي الإسلامي اليوم وذلك بالمقارنة مع الجهود المبذولة من قبل المصارف التقليدية. ان معظم التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي اليوم تختلف تماما عن تلك التي واجهتها في بداية نشأ ا ، فأسواق الاقتصاد العالمي وماحدث ا من تغيرات خلقت تحديات وفرصاً فريدة للمصرفيين العالميين ، ففي مناطق جغرافية مختلفة بما فيها منطقة الشرق الأوسط أصبحت طبيعة وحجم مشاريع الطاقة واستغلالها وكذلك مشاريع التنمية الصناعية تستدعي ابتكار برامج تمويلية حديثة لم يسبق لها مثيل ، ان مشاريع تطوير الغاز في منطقة الخليج وحدها قد تحتاج خلال هذا العقد إلى تمويلات تناهز ٤٠ مليار دولار أو مايزيد .

إن هناك عدد ضئيل من المصارف الإسلامية دف جلياً إلى التوسع ، سواء كان ذلك جغرافياً أو من حيث الحجم دف اللحاق بالركب العالمي الذي أخذ يصب زخمه نحو التوحد وإعادة الهيكلة في الصناعة المصرفية ، وبالرغم من ذلك فإ ا سوف تبقى صغيرة في الأسواق مقارنة مع الاتجاه المتزايد نحو اندماج العمالقة فيما بينها كي تصبح قيادية في العملية المصرفية الدولية ، بل إن اندماج الشركات الكبيرة العاملة ضمن الصناعات المرتبطة بالأسواق العالمية كصناعة السيارات – على سبيل المثال – سوف يؤدي إلى ازدياد حجم العمليات بشكل كبير ، كما أن عمليات الخزانة لدى هذه الشركات غالباً ماتتوحد ، إلى جانب أن هذه المؤسسات تتطور أيضا بأسلوب مبتكر حيث تصبح منتجا ا وخدما ا المالية الخاصة ا تنافس بشكل مباشر المصارف والمؤسسات المالية الأخرى .

إن التحدي بالنسبة للمصارف الإسلامية لايكمن في ضرورة قيامها بالتنبوء بحدوث هذه التغيرات بل في تنفيذ وإجراء التغيير المطلوب ضمن القطاع المصرفي ، ولابد في هذا السياق من امتلاك زمام المبادرة لتنمية العلاقات بين المؤسسات المالية الإسلامية ، وكذلك تعزيز القدرة التنافسية أمام المؤسسات المالية التقليدية وذلك من خلال طرح منتجات وخدمات متطورة تكون بوجه خاص جذابة للعملاء وتتمشى مع طموحا م .

وأخيراً نقول أن حصول البنوك الإسلامية على رتب ائتمانية من قبل وكالات التصنيف العالمية يمثل أحد عناصر عملية العولمة ، حيث أن تقييم آداء المصارف الإسلامية من قبل هذه الجهات يمكنها من التعرف على مكامن الضعف والقوة في أنشطتها المصرفية ، الأمر الذي يشجع إدارات هذه المصارف على التحسن والتطوير لأنشطتها وخططها التوسعية ، كما أن تحرير التجارة العالمية وتدفقات رؤوس الأموال وتوحيد معايير الرقابة المالية في ا ال المصرفي وخلق كيانات مصرفية تنافسية سوف يتطلب المزيد من الإصلاحات في أجهز ا المصرفية إن هي أرادت أن تكون أعضاء فاعلة في السوق العالمية الشاملة .

٣- التحولات في الفلسفة الإدارية للمصارف الإسلامية :

سادت الثقافة الإدارية القائمة على المركزية في اتخاذ القرار لوقت طويل في العديد من المصارف الإسلامية ، حيث كانت البيئة التنافسية مستقرة ، وكان تركيز الأداء الرئيسي على حجم الموجودات والحصة السوقية ، وفي ضوء هذه الثقافة الإدارية يحتل المدير العام رأس الهرم الوظيفي ويقوم بتحرير مهام العاملين في كافة الإدارات .

وفي ضوء التغيرات المستجدة ينبغي على المصارف الإسلامية الاستعداد لتطبيق ثقافة إدارية جديدة تأخذ في الاعتبار التغير المستمر في أوضاع السوق ، وتقوم على شبكة من خطوط الاتصال بين مراكز العمل بدلاً من هرم وظيفي جامد وتعتمد بشكل أكبر على مبدأ الشراكة مع مؤسسات مالية أخرى بدلاً من العمل بانفراد .

فالمصارف الناجحة والأكثر ربحية هي تلك التي تستطيع الاستفادة من قاعدة المعلومات المتوفرة لديها عن العملاء لدراسة أفضل الطرق لتوصيل الخدمة لهم وكسب ثقتهم ، ومقياس النجاح سيكون تعظيم العائد على حقوق المساهمين والمشاركين بدلاً من تحقيق معدلات نمو مستهدفة في ميزانية المصرف ، أو الحصول على شريحة أكبر من السوق .

الجدير بالذكر أن الثقافة الإدارية الجديدة تتطلب من المصارف الإسلامية التركيز على الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا دف توفير المنتجات التي تتوافق مع حاجة العملاء كل على حده بدلا من تقديم نفس المنتجات لكافة العملاء ، وستحقق المصارف الإسلامية وفورات ضخمة بسبب معرفتها المسبقة بما يريده العملاء .

ولكي تحافظ المصارف الإسلامية على وضع تنافسي قيادي عليها أن تجذب الموظفين المؤهلين وان تتبع نظام مكافآت مناسب لتشجيع هؤلاء الموظفين على تطوير قدرا م بدلاً من النظر إلى الاستقرار الوظيفي كهدف رئيسي للعمل .

وفي ظل الثقافة الإدارية الجديدة ستدرك المصارف الإسلامية أن التكنولوجيا لاتمكنها من إنجاز الأعمال بكفاءة أكبر فحسب ولكن ستعطيها القدرة على تطوير أعمالها بشكل متواصل .

٣– الاندماج المصرفي :

يتوقع أن يشهد القطاع المصرفي مزيداً من عمليات الاندماج والحيازة خلال السنوات القليلة المقبلة وذلك للوفاء بمعدلات الملاءة المطلوبة (مقررات لجنة بازل) وتدعيم القدرات التنافسية ، وسوف يتم ذلك بين المصارف المحلية سعياً وراء الحصول على حصة أكبر في السوق أو بين مصارف من دول أخرى دف إلى التوسع خارج سوقها المحلي .

إن عملية الاندماج بين كبريات المصارف العالمية ، وافتتاح نوافذ اسلامية لها تمثل ظاهرة تحمل في طيا ا الكثير من المحاذير الخاصة بقدرات المصارف الاسلامية على المنافسة في ظل الأسواق المفتوحة .

إن إقامة تحالف بين المصارف الإسلامية سيمكنها من العمل معاً في تمويل مشاريع معينة والمشاركة في المخاطر ، وفي تطور منتجات مصرفية جديدة ، إضافة إلى زيادة وتنويع قاعدة العملاء لديهم ، وستشعر المصارف الصغيرة والغير قادرة على تحمل تكلفة التكنولوجيا الحديثة انه من الصعب عليها البقاء حتى على مستوى خدمات التجزئة ، هذا فضلاً عن أن المصارف الإسلامية ستواجه بمنافسة شرسة من المصارف التقليدية خاصة الدولية العملاقة منها والتي أخذت تقدم خدمات مصرفية عبر الانترنت ، فهذه المصارف لاتحتاج لأن يكون لها وجود فعلي محلي وهي تقدم خدما ا بأكثر من لغة مما سيساعدها على جذب أفضل العملاء .

٤– الخدمات المصرفية عبر الانترنت :

سيرتكز اهتمام المصارف خلال السنوات القليلة القادمة على تقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت وتوفير كافة ماتتطلبه السوق المصرفية في هذا ا ال ، حيث تشير تقديرات فاينينشيال تايمز إلى أنه مع حلول عام ٢٠٠٥م سيصل عدد مستخدمي الانترنت حوالي ٣ بليون شخص وهؤلاء يشكلون ٩٠% من القدرة الشرائية في العالم وسيكون الدخول للانترنت ليس من خلال الحاسب الآلي الشخصي فقط وإنما أيضا من خلال قنوات أخرى مثل التليفون المتنقل والأجهزة الرقمية الشخصية وأجهزة التلفزيون .. الخ ومن المعروف أن تحسن وتطور الوسائل التكنولوجية يـؤدي إلى خفض سريع في التكلفة ، وزيادة الفرص أمام المصارف الإسلامية على الصعيدين

المحلي والعالمي ، كما أن العملاء سيجدون قيمة في الخدمات والفرص التي تتيحها لهم هذه المصارف .

حاجة البنوك الإسلامية لإيجاد السوق الثانوية الإسلامية :

إذا كان هناك بعض البنوك الإسلامية التي تعاني من الزيادة المفرطة في السيولة النقدية والتي لايتوافر لها توظيفات مقبولة ، فإنه على الجانب الآخر يوجد بعض البنوك الإسلامية التي تعاني من نقص السيولة المطلوبة لمواجهة المتطلبات منها أو حتى التزاما ا الأساسية ، ويترتب على كلا الوضعين صعوبات جمة ، ويزيد من تعقيد هذا الأمر عدم وجود الترتيبات الهيكلية أو الأسس الشرعية التي تسمح للبنوك ذات العجز بأن تقترض عند الحاجة من الأسواق أو من المؤسسات النقدية أو المالية المعنية ، هذا فضلاً عن أن أسواق رأس المال الحالية ومافيها من قيود وحدود لاتسمح للبنوك الإسلامية بالوصول إلى نقطة التوازن المرغوب فيها ، كما هو الحال في البنوك والمؤسسات المالية التقليدية .

ومن هنا ظهرت الحاجة الماسة إلى إيجاد سوق ثانوية لأوراق مالية إسلامية دف الاستخدام الأمثل للأموال بطريقة تشجع الأفراد على الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتسمح في نفس الوقت للمؤسسات المالية الإسلامية من تعبئة الأموال من الأسواق عن طريق الإصدارات العامة بدلاً من اللجوء إلى المستثمرين بصورة مباشرة .

ولاشك أن إنشاء سوق المال الثانوية الإسلامية يحقق العديد من المزايا للمؤسسات المالية الإسلامية ومن أهمها :

١- ان تنظيم سوق للأوراق المالية سيؤدي إلى تخفيض تكلفة المعلومات ، فلا شك أن توفير المعلومات الخاصة بالحسابات الختامية وسياسات الحكومات الإسلامية والمحفزات الضريبية وأنظمة التصدير والتنظيمات الخاصة بمعدلات التبادل بين العملات ... الخ سيودي إلى تحرك مكثف للأموال المتاحة من شأنه أن يغطي مساحات جغرافية شاسعة ، حيث أن الإصدارات يمكن أن تجد طلباً متزايداً عليها ليس في الأسواق المحلية فقط وإنما أيضا في الأسواق الدولية .

٢- ان وجود السوق الثانوية التي تعمل بكفاءة يؤدي إلى زيادة سيولة وسلامة قيمة الاستثمار الأصلي مما يؤدي بالمستثمر إلى قبول أوراق مالية بعائد أقل (المقايضة بين الخطر والعائد)

ويؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى انخفاض تكلفة الأموال من وجهة نظر الجهة التي تصدر الأوراق المالية .

٣- ان وجود سوق مالية إسلامية يحقق للمستثمر المرتقب ميزة المقارنة بين الفرص الاستثمارية المتاحة .

٤- ان إنشاء السوق المالية الإسلامية لن يؤدي إلى زيادة الأموال الموجهة إلى المشاركات في رؤوس أموال المؤسسات فحسب بل أيضا إلى زيادة حجم التمويل عن طريق الإقراض (بدون فوائد) .

٥- ان إنشاء السوق المالية الإسلامية يؤدي إلى تحقيق هدفين قد يظهر من النظرة المبدئية تعارضهما ألا وهما التعاون والمنافسة ، تعاون بين جميع المتعاملين في السوق المالية الإسلامية على الالتزام "بالعدل" ، والمفاهيم الإسلامية السمحة ، وتنافس بين جميع المتعاملين في السوق على تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية في الاستثمار بدون اللجوء إلى وسائل "الاحتكار" أو تطويع المواقف بصورة غيرة أخلاقية ، ولاشك أن هذه المنافسة التعاونية ستحقق "الاستقرار" في قيمة الحصص.

اتجاهات التمويل الإسلامي في ظل العولمة :

اعتمدت المصارف الإسلامية في السبعينات على إعادة تدوير الأموال النفطية ، وكانت بمثابة مصدراً لرأس المال المخاطر Risk Capital ، أما في الثمانينات والتسعينات فقد اعتمدت المصارف الإسلامية بشكل عام على تمويل السلع لآجال قصيرة ، وأيضاً تمويل التجارة ، وكانت عمليات تمويل التجارة مربحة جداً ، خاصة في ظل أسعار الفائدة المرتفعة ، إلا أنه ماكان يقلق البنوك الإسلامية في ذلك الوقت هو موضوع السيولة حيث كانت هذه البنوك تعمل في ظل عدم وجود مصرف مركزي إسلامي يمكن الرجوع إليه في أوقات أزمات السيولة .

أما في الوقت الحالي ، حيث شهد النظام الاقتصادي العالمي مرحلة جديدة اتسمت بتحركات رؤوس الأموال على نطاق دولي ، واكتسبت تدفقات رأس المال الخاص أهمية بالغة كمصدر أساسي للتمويل فان أسلوب التمويل بالمرابحة شهد تراجعاً في السنوات القليلية الماضية من ٦٠% من إجمالي التمويل إلى ٤٠% ، وأصبح الكثير من البنوك الإسلامية يبحث عن التوظيفات الآجلة وهي تجدها في مجال تمويل المشاريع ، ولكن في ظل عوامل المنافسة الشديدة بين هذه البنوك والبنوك التقليدية فإن هوامش الربح الناتجة عن عمليات تمويل السلع وتمويل التجارة أخذت تضيق وتتراجع بشكل ملحوظ ، وإذا كان هناك طلب كبير على رأس المال لتمويل مشاريع البنية التحتية والتي تتطلب مبالغ كبيرة - قدرها البنك الدولي في حدود ٣٠ إلى ٣٧ مليار دولار خلال العقد الحالي - وتحمل نسب عالية من المخاطرة في الأسواق الناشئة (بما فيها الدول الإسلامية) في الشرق الأوسط وآسيا والتي لايمكن تلبيتها بالكامل من خلال المصارف التقليدية ، وبالرغم من أن التمويل الإسلامي يمكن أن يوجه لتمويل مثل هذه المشاريع فإن ذلك لم يحدث بشكل كبير نظراً لأن معظم موارد البنوك الإسلامية قصيرة الأجل ، الأمر الذي يتطلب التزاوج مابين التمويل بصيغ إسلامية والتمويل بصيغ تقليدية .

الجدير بالذكر أن هناك **عدة طرق لتمويل المشاريع بصورة إسلامية** نذكر منها :

١- التمويل بالملكية (Equity Financial) :

حيث غالباً مايطلب المقرضون لمشروع معين في البنية التحتية أن تكون نسبة التمويل المطلوب للمشروع تتراوح مابين ٢٠ – ٣٠% في شكل امتلاك جزء من المشروع ، ومن المتوقع أن يزداد الطلب على هذا النوع من التمويل في السنوات القادمة .

٢- التمويل المعبري (Bridge Financial) :

ويقصد به توفير التمويل الملائم للمرحلة الأولى من المشروع ، أي مرحلة التأسيس وشراء الأصول الثابتة الملائمة لمباشرة عملية الإنشاء قبل عملية التشغيل ، وهذا التمويل يكون عادة لفترة تتراوح مابين سنة وسنة ونصف ، ومن هنا فإن التمويل الإسلامي يتناسب دائماً واحتياجات التمويل المعبري .

٣- التمويل بالدين طويل الأجل (Long Term debt Financial) :

حيث يمكن الجمع بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي ـدف توفير مصادر التمويل بالدين طويل الأجل والذي غالباً مايكون لفترة ٨ – ١٠ سنوات .

الخلاصة :

إن كثيراً من مجالات التمويل بما فيها تمويل المشاريع تتكيف مع الأدوات المصرفية الإسلامية (بالرغم من أن إمكانية ذلك قد تكون محدودة بالنسبة لبعض عمليات المشتقات بسبب احتمال تعارضها مع بعض الأحكام الإسلامية) .

وهو مجال يفترض أن يكون للمصرف الإسلامي تفوق بالمقارنة مع المنافسة القادمة من خارج العالم الإسلامي ، فهناك عدد من المؤسسات الأجنبية قد تحركت في اتجاه هذا النوع من التمويل الإسلامي داخل نطاق العالم العربي والإسلامي بل أن كثيراً من المؤسسات المصرفية العالمية قد افتتحت لها فروع ونوافذ إسلامية لجذب شريحة كبيرة من العملاء الذين يفضلون التعامل بالأدوات الإسلامية .

خاتمة وتوصيات :

وفي الختام فإن المصارف الإسلامية تواجه تحديات مصيرية مع دخولها بوابة القرن الحادي والعشرين وتتعدد أبعاد تلك التحديات بحيث ينجم بعضها عن تطورات دولية وإقليمية ، والبعض الآخر عن تحولات الاقتصاد الكلي ، فضلاً عن التغيرات في الصناعة المصرفية ذا ا ، إذ لايخفى على أحد قدر التحدي التي ستواجهه المصارف الإسلامية لترسيخ أقدامها في الأسواق العالمية في ظل عمليات دمج واستحواذ لكيانات مصرفية هي بالفعل ضخمة ، وفي ظل مقاييس عالمية موحدة للجودة يقاس على أساسها أداء وكفاءة البنوك المتنافسة على الساحة العالمية .

ومن جهة أخرى فإننا نؤكد على أن اتجاه العولمة سيستمر على الأرجح خلال السنوات القادمة وربما بوتيرة أسرع ، كما أنه من الواضح أن التحسن الذي يطرأ على التكنولوجيا ويسمح بحدوث الاندماج المصرفي بشكل أرخص سيستمر .

وفي ضوء ماسبق فإننا نوصي بما يلي :

١- مسايرة الاتجاه العالمي للاندماج المصرفي وتكوين الوحدات المصرفية الإسلامية القادرة على مواجهة المنافسة وغزو الأسواق خاصة ونحن مقبلون على انتهاء الفترة الانتقالية لتطبيق اتفاقية تحرير التجارة ، وتوفير التمويل والخدمات اللازمة للمشروعات العملاقة على المستوى المحلي والإقليمي .

٢- اللحاق بثورة المعلومات ومسايرة ركب المستحدثات التكنولوجية لربط وحدات البنوك الإسلامية بشبكة اتصالات ومعلومات متطورة والعمل على إيجاد بنك معلومات يخدم هذه البنوك وذلك بهدف رفع كفاءة العمل المصرفي الإسلامي .

٣- ان وجود سوق مالية إسلامية نشطة ومستقرة لهو أمر ضروري لدعم المصارف الإسلامية وان هذا الأمر يتطلب بجانب زيادة المعروض من الأدوات المالية الإسلامية ، مزيد من التثقيف للمستثمر العادي .

٤- العمل على إنشاء بيت خبرة كفاءة لدراسة المشروعات التي تقوم بتمويلها المصارف الإسلامية .

٥- الاهتمام بالسلامة المصرفية ممثلة في كل من الملاءة وقوة رأس المال وجودة الأصول وذلك من خلال السياسات المتحوطة والإدارة المحترمة .

٦- مسايرة تعاظم دور القطاع الخاص في مجال البنية الأساسية للمشروعات العملاقة وذلك بالاشتراك مع صناديق التنمية العربية في تمويل تلك المشروعات بنظام الـ B.O.T .

٧- يقتضي ماتقدم ضرورة بناء كوادر جديدة تملك الخبرات في العديد من المجالات مثل إدارة الأموال ، تمويل المشروعات ، تدوير المحافظ ، إدارة المخاطر ، التأجير التمويلي ، المشتقات.

٨- الخضوع لعمليات التقييم بمعرفة وكالات التقييم العالمية وتحقيق معايير بازل لملاءة رأس المال.

٩- تطبيق معايير الجودة الشاملة في المصارف الإسلامية ، ووضع نظام دقيق للمراجعة والتفتيش والتدقيق .

١٠- البحث عن منتجات وأدوات مالية إسلامية متطورة تتواءم ومختلف حاجات العملاء ، وتحقق مقصداً من المقاصد الشرعية بالمحافظة على مال المجتمع وتوجيهه لخدمة مصالحه .

المراجع :

أولاً : الكتب

١- ما العولمة : الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم .
تأليف : هيرست ، جراهام طومبسون – مطابع السياسة – الكويت ، سبتمبر ٢٠٠١م .

٢- العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية :
صندوق النقد العربي – معهد السياسات الاقتصادية – نوفمبر ٢٠٠٠م .

٣- ندوة : العولمة والتحولات ا تمعية في الوطن العربي .
تحرير د. عبدالباسط عبدالمعطي – مكتبة مدبولي ١٩٩٩م .

٤- الثقافة العربية في عصر العولمة
تركي الحمد – دار الساقي – الطبعة الأولى ١٩٩٩م

٥- النظام المصرفي السعودي في ظل العولمة : التحديات والفرص .
ورقة مقدمة من د. محمد إبراهيم منصور إلى اللقاء السنوي الثاني عشر لجمعية الاقتصاد السعودية ١٠ – ١٢ محرم ١٤٢٠هـ الموافق ٢٦ – ٢٨ ابريل ١٩٩٩م .

٦- فخ العولمة – الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية .
تأليف : هانس – بيتر مارتن ، هارالد شومان
ا لس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت ، أكتوبر ١٩٩٨م .

٧- ندوة عولمة الاقتصاد والإدارة العربية - المنظمة العربية للتنمية الإدارية ١٩٩٧م .

٨- ندوة مشاكل البنوك الإسلامية .
البنك الإسلامي للتنمية ٢٠ – ١٤١٣/١٠/٢١هـ (١٢ – ١٩٩٣/٤/١٣م)

٩- ندوة المصارف والمؤسسات المالية .
مجموعة الاقتصاد والأعمال – مجموعة دله – دار المال الإسلامي – تونس ، يونيو ٨٨م .

ثانياً : الدوريات والمجلات

١- ا لة الاقتصادية السعودية – العدد (٣) خريف ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .

٢- مجلة المصارف العربية – اتحاد المصارف العربية – أعداد مختلفة .

٣- Globalization : Opportunities and Challenges
World Economic Outlook, IMF, May 1997